

Distr.  
GENERAL

## الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/4/MEX/2  
22 December 2008

ARABIC  
Original: ENGLISH/SPANISH

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الرابعة

جنيف، ٢-١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٩

تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً  
للفقرة ١٥ (ب) من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥\*

المكسيك

هذا التقرير هو تجميع للمعلومات الواردة في تقارير هيئات المعاهدات والإجراءات الخاصة بما في ذلك الملاحظات والتعليقات المقدمة من الدول المعنية، وفي غير ذلك من الوثائق الرسمية ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة. ولا يتضمن التقرير أية آراء أو وجهات نظر أو اقتراحات من جانب المفوضية السامية لحقوق الإنسان غير تلك الواردة في التقارير العلنية الصادرة عن المفوضية. وهو يتبع هيكل المبادئ التوجيهية العامة التي اعتمدها مجلس حقوق الإنسان. وقد ذُكر بصورة منهجية في حواشي نهاية النص مراجع المعلومات الواردة في التقرير. وأُخذ بعين الاعتبار لدى إعداد التقرير أن وتيرة الاستعراض في الجولة الأولى هي أربع سنوات. وفي حال عدم وجود معلومات حديثة، أُخذت في الاعتبار أيضاً آخر التقارير والوثائق المتاحة ما لم يمض عهدها. ولما كان هذا التقرير لا يجمع سوى المعلومات الواردة في الوثائق الرسمية للأمم المتحدة، فإن الافتقار إلى المعلومات أو إلى التركيز على مسائل محددة قد يُعزى إلى عدم التصديق على معاهدة ما و/أو تدي مستوى التفاعل أو التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

\* تأخر تقديم هذا التقرير.

## أولاً - المعلومات الأساسية والإطار

### ألف - نطاق الالتزامات الدولية<sup>(١)</sup>

المعاهدات العالمية الأساسية لحقوق الإنسان <sup>(٢)</sup>	تاريخ التصديق أو الإعلانات/ الانضمام أو الخلافة	التحفظات	الاعتراف بالاختصاصات المحددة لميثاق المعاهدات
الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري	٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٥	لا يوجد	شكاوى الأفراد (المادة ١٤): نعم
العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٣ آذار/مارس ١٩٨١	نعم (المادة ٨)	-
العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	آذار/مارس ١٩٨١	نعم (المادة ١٣، والفقرة الفرعية (ب) من المادة ٢٥)	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٤١): لا
البروتوكول الاختياري الأول للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢	لا يوجد	-
البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمهاد إلى إلغاء عقوبة الإعدام	٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧	لا يوجد	-
اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٢٣ آذار/مارس ١٩٨١	نعم (عمامة)	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢	لا يوجد	إجراءات التحقيق (المادتان ٨ و ٩): نعم
اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦	لا يوجد	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٢١): لا شكاوى الأفراد (المادة ٢٢): نعم إجراءات التحقيق (المادة ٢٠): نعم
البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة	١١ نيسان/أبريل ٢٠٠٥	لا يوجد	-
اتفاقية حقوق الطفل	٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠	لا يوجد	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢	إعلان ملزم بموجب المادة ٣: ١٨ سنة	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية	١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢	لا يوجد	-
الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	٨ آذار/مارس ١٩٩٩	نعم (الفقرة ٤ من المادة ٢٢)	الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٧٦): لا شكاوى الأفراد (المادة ٧٧): نعم
اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	نعم (الفقرة ٢ من المادة ١٢)	-
البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧	لا يوجد	إجراءات التحقيق (المادتان ٦ و ٧): نعم
الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري	١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨	لا يوجد	شكاوى الأفراد (المادة ٣١): لا الشكاوى المتبادلة بين الدول (المادة ٣٢): لا
صكوك دولية رئيسية أخرى ذات صلة	التصديق أو الانضمام أو الخلافة		
اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	نعم		
نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية	نعم		
بروتوكول باليرمو <sup>(٣)</sup>	نعم		
اللاجئون وعلدو الجنسية <sup>(٤)</sup>	نعم، باستثناء اتفاقية عام ١٩٦١		
اتفاقيات جنيف المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها <sup>(٥)</sup>	نعم، باستثناء البروتوكول الإضافي الثالث		
الاتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية <sup>(٦)</sup>	نعم، باستثناء الاتفاقيتين رقم ٩٨ ورقم ١٣٨		
اتفاقية اليونسكو لمكافحة التمييز في مجال التعليم	لا		

١- في عام ٢٠٠٦، أوصت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم المكسيك بأن تنظر في سحب تحفظها على الفقرة ٤ من المادة ٢٢ من الاتفاقية<sup>(٧)</sup>. وفي العام ذاته، طلبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى المكسيك أن تنظر في سحب إعلانها التفسيري المتعلق بالمادة ٨ من العهد والتصديق على اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم ٩٨ ورقم ١٣٨<sup>(٨)</sup>.

### باء - الإطار الدستوري والتشريعي

٢- في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن عملية إصلاح الدستور قضية رئيسية في المكسيك. ودعت الحكومة والمشرعين إلى ضمان أن تُعطى القواعد الدولية لحقوق الإنسان التي تعتمدها المكسيك مرتبة دستورية، وأن تُطبق بوصفها القانون الأعلى في الدعاوى أمام المحاكم. كما أكدت أن هذا الإصلاح يجب أن يشمل وضع الوسائل المناسبة في نظام اتحادي لضمان حماية حقوق الإنسان حماية متساوية في جميع أنحاء البلد<sup>(٩)</sup>.

٣- وفي عام ٢٠٠٦، أوصت لجنة حقوق الطفل ولجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب بأن تتخذ المكسيك التدابير اللازمة لضمان مواءمة جميع التشريعات، على صعيد الاتحاد والولايات، مع الصكوك الدولية ذات الصلة<sup>(١٠)</sup>.

### جيم - الإطار المؤسسي لحقوق الإنسان وهيكلها

٤- أنشئت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك في عام ١٩٩٠، وأضفي عليها طابع دستوري في عام ١٩٩٢ ثم خضعت لإصلاح يهدف إكسابها مزيداً من الاستقلال في عام ١٩٩٥. ومنحت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان المركز "ألف" منذ عام ١٩٩٩<sup>(١١)</sup>. وفي عام ٢٠٠٦، أكد مكتب مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك أهمية المؤسسات المحلية لحقوق الإنسان وأوصى بتدعيمها وضمان تسييرها الذاتي واستقلالها<sup>(١٢)</sup>.

٥- ورحبت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة القضاء على التمييز العنصري بإنشاء المجلس الوطني لمنع التمييز واللجنة الوطنية لتنمية الشعوب الأصلية<sup>(١٣)</sup>. ورحبت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بإنشاء المعهد الوطني للمرأة (Inmujeres)<sup>(١٤)</sup>.

### دال - التدابير السياساتية

٦- أحاط مكتب مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك علماً باعتماد البرنامج الوطني لحقوق الإنسان للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وشدد على ضرورة ترجمة البرنامج الوطني لحقوق الإنسان إلى التزامات وأهداف محددة وأوصى بإنشاء آلية رصد لهذا الغرض<sup>(١٥)</sup>.

٧- وحثت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة المكسيك على وضع استراتيجية فعالة لدمج الأبعاد الجنسانية في جميع الخطط الوطنية، وتعزيز الصلات بين الخطط الوطنية للتنمية والقضاء على الفقر والبرنامج الوطني لتكافؤ الفرص وعدم التمييز ضد المرأة<sup>(١٦)</sup>.

٨- وجاء في تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عام ٢٠٠٧ أن المكسيك من بين البلدان التي وضعت سياسات محددة للارتقاء بالأحياء الفقيرة ومنع نشأتها باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من سياساتها واستراتيجياتها الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر<sup>(١٧)</sup>.

## ثانياً - تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أرض الواقع

### ألف - التعاون مع آليات حقوق الإنسان

#### ١- التعاون مع هيئات المعاهدات

هيئة المعاهدة <sup>(١٨)</sup>	آخر تقرير قُلم ونُظر فيه	آخر ملاحظات ختامية	رد المتابعة	حالة الإبلاغ
لجنة القضاء على التمييز العنصري	٢٠٠٤	آذار/مارس ٢٠٠٦	أيار/مايو ٢٠٠٧	تأخر تقديم تقرير موحد يضم التقريرين السادس عشر والسابع عشر منذ آذار/مارس ٢٠٠٨
اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٢٠٠٤	أيار/مايو ٢٠٠٦	-	يحل موعد تقديم تقرير موحد يضم التقريرين الخامس والسادس في حزيران/يونيه ٢٠١٢
اللجنة المعنية بحقوق الإنسان	١٩٩٧	تموز/يوليه ١٩٩٩	-	قُدّم التقرير الخامس في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨
لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة	٢٠٠٦	آب/أغسطس ٢٠٠٦	-	يحل موعد تقديم تقرير موحد يضم التقريرين السابع والثامن في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠
لجنة مناهضة التعذيب	٢٠٠٤	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	آب/أغسطس ٢٠٠٨	يحل موعد تقديم التقريرين الخامس والسادس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠
لجنة حقوق الطفل	٢٠٠٤	أيار/مايو ٢٠٠٦	-	يحل موعد تقديم التقريرين الرابع والخامس في نيسان/أبريل ٢٠١١
لجنة حقوق الطفل - البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة	-	-	-	تأخذ تقديم التقرير الأولي منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤
لجنة حقوق الطفل - البروتوكول الاختياري المتعلق ببيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية	-	-	-	تأخذ تقديم التقرير الأولي منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٤
اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم	٢٠٠٥	تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦	-	يحل موعد تقديم التقرير الثاني في تموز/يوليه ٢٠٠٩

٩- في عام ٢٠٠٣، نشرت لجنة مناهضة التعذيب الوثائق المتعلقة بالتحقيق الذي أجري في المكسيك في عام ٢٠٠١ بموجب المادة ٢٠ من الاتفاقية<sup>(١٩)</sup>. وفي عام ٢٠٠٢، أعلنت المكسيك اللجنة بالإجراءات المتخذة استجابة إلى استنتاجاتها وتوصياتها وأعربت عن عزمها على القضاء على التعذيب<sup>(٢٠)</sup>.

١٠- وفي الفترة من ٢٧ آب/أغسطس إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، قامت لجنة الأمم المتحدة الفرعية لمناهضة التعذيب بزيارة للمكسيك وقدمت إلى السلطات مجموعة من الملاحظات والتوصيات السرية الأولية.

١١- وفي عام ٢٠٠٠، قدمت المكسيك تعليقات إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان<sup>(٢١)</sup> كما قدمت في عام ٢٠٠٠ معلومات مفصلة تتعلق بتوصيات اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم<sup>(٢٢)</sup>.

## ٢- التعاون مع الإجراءات الخاصة

وجهت دعوة دائمة	نعم
آخر الزيارات أو التقارير المتعلقة بأخر البعثات	المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين (٩-١٨ آذار/مارس ٢٠٠٨)؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال وبغاء الأطفال واستغلال الأطفال في المواد الإباحية (٤-١٤ أيار/مايو ٢٠٠٧)؛ والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة (٢١-٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥)؛ والمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين (١-١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣)؛ والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي (٢٧ تشرين الأول/أكتوبر - ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢)؛ وممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً (١٨-٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٢)؛ والمقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين (١٣-٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١).
الزيارات المتفق عليها من حيث المبدأ	الممثل الخاص للأمين العام المعني بالمدافعين عن حقوق الإنسان.
الزيارات التي تُطلب إجراؤها ولم يتفق عليها بعد	المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم، زيارة مطلوبة في عام ٢٠٠٨؛ والمقرر الخاص المعني بالعنصرية، زيارة مطلوبة في عام ٢٠٠٨
التيسير/التعاون أثناء البعثات	-
متابعة الزيارات	-
الردود على رسائل الادعاء والنداءات العاجلة	وجهت أثناء فترة السنوات الأربع نحو ١٤٢ رسالة شملت بالإضافة إلى مجموعات محددة ٢٢٣ فرداً بمن فيهم ٤٦ امرأة؛ وردت الحكومة على ٧٢ رسالة (٥١ في المائة). ومحددة ٢٢٣ فرداً بمن فيهم ٤٦ امرأة؛ وردت الحكومة على ٧٢ رسالة (٥١ في المائة).
الردود على الاستبيانات المتعلقة بمسائل مواضيعية <sup>(٢٣)</sup>	ردت المكسيك، في المهل المحددة، على ١٠ استبيانات من أصل ١٢ استبياناً أرسلها المكلفون بولايات الإجراءات الخاصة <sup>(٢٤)</sup> خلال الفترة قيد الاستعراض <sup>(٢٥)</sup> .

## ٣- التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان

١٢- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وقعت المكسيك الاتفاق الأول للتعاون التقني مع مفوضية حقوق الإنسان<sup>(٢٦)</sup>، متبوعاً باتفاق في تموز/يوليه ٢٠٠٢ أنشئ. بموجبه مكتب مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك<sup>(٢٧)</sup>. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، وقعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان اتفاقاً جديداً مع حكومة المكسيك بمدد حضور مكتب المفوضية في المكسيك وأنشطته إلى غاية عام ٢٠١٢<sup>(٢٨)</sup>.

١٣- ويقوم المكتب برصد حالة حقوق الإنسان في المكسيك وإعداد تقارير عنها<sup>(٢٩)</sup>. ويقدم المشورة والمساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية والمحلية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمهن القانونية والجهاز القضائي والمجتمع المدني. ويشمل ذلك تقديم الدعم فيما يتصل بتنفيذ التوصيات الواردة في تشخيص حقوق الإنسان الذي أجرته المفوضية في عام ٢٠٠٣، والبرنامج الوطني لحقوق الإنسان الذي أعقب التشخيص. كما تعمل المفوضية على تعزيز قدرات فريق الأمم المتحدة القطري على التصدي لشواغل حقوق الإنسان ودمج نهج قائم على الحقوق في عمل الأمم المتحدة في المكسيك<sup>(٣٠)</sup>. والمكسيك من البلدان المانحة بانتظام للمفوضية<sup>(٣١)</sup>.

## باء - تنفيذ الالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان

### ١ - المساواة وعدم التمييز

١٤ - في عام ٢٠٠٦، لاحظت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة بقلق عدم تناسق التشريع وغير ذلك من اللوائح على صعيد الاتحاد والولايات والبلديات، وهو ما يؤدي إلى استمرار سريان القوانين التمييزية في عدة ولايات ويعوق تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً<sup>(٣٢)</sup>. كما أعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقهما إزاء الممارسة المتفشية داخل قطاع التجميع والمتمثلة في مطالبة النساء بتقديم شهادات بعدم الحمل لأغراض التوظيف أو تجنب الفصل<sup>(٣٣)</sup>.

١٥ - وأعربت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عن قلقها لأن العمال المهاجرين وأسرهم يعانون من الوصم الاجتماعي ومن شتى ضروب التمييز في مجال التوظيف<sup>(٣٤)</sup>. وأعرب كل من اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والمقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة عن قلق خاص بشأن حالة المهاجرات ونساء المجتمعات الأصلية اللاتي يعانين تمييزاً مزدوجاً على أساس إنثيتهن و/أو صفتن كمهاجرات<sup>(٣٥)</sup>.

١٦ - ويرى المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية للسكان الأصليين أن التمييز ضد السكان الأصليين يمكن أن يتجلى في مؤشرات التنمية البشرية والاجتماعية المنخفضة وفي الفقر المدقع ونقص الخدمات الاجتماعية والتفاوت الكبير بين السكان الأصليين وغير الأصليين في توزيع الثروة والدخل<sup>(٣٦)</sup>.

١٧ - وأوصت لجنة حقوق الطفل بأن تضاعف المكسيك جهودها من أجل منع وإزالة جميع أشكال التمييز الفعلي ضد أطفال المجتمعات الأصلية والأطفال المعوقين والفتيات وأطفال المناطق الريفية والناثية وأطفال الأسر المحرومة اقتصادياً<sup>(٣٧)</sup> والأطفال المصابين أو المتأثرين بفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز<sup>(٣٨)</sup>.

### ٢ - حق الفرد في الحياة والحرية وفي الأمان على شخصه

١٨ - جاء في تقرير صادر عن لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٣. بموجب المادة ٢٠ أن الشرطة دأبت على استخدام التعذيب واللجوء إليه بصفة منهجية كأسلوب آخر من أساليب التحقيق الجنائي<sup>(٣٩)</sup>. وأكد التقرير أيضاً أن إفلات موظفي الشرطة الذين يمارسون التعذيب من العقاب لا يبدو استثناءً وإنما القاعدة العامة<sup>(٤٠)</sup>. وأوصت اللجنة بأمور من بينها قيام السلطات المختصة، في جميع القضايا التي يدعي فيها شخص تعرضه للتعذيب، بفتح تحقيق عاجل ونزيه يشمل إجراء فحص طبي وفقاً لبروتوكول اسطنبول<sup>(٤١)</sup>. كما أوصت بتحويل المحاكم المدنية سلطة الفصل في الجرائم التي يرتكبها موظفون عسكريون ضد حقوق الإنسان، لا سيما التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، حتى عندما يُزعم أن ذلك مقترن بالخدمة<sup>(٤٢)</sup>.

١٩ - ولاحظت لجنة مناهضة التعذيب بقلق، في ملاحظاتها الختامية المقدمة في عام ٢٠٠٦، أن أفعال التعذيب التي يرتكبها موظفون عسكريون أثناء أداء مهامهم ضد مدنيين ما زالت تُرفع إلى المحاكم العسكرية لبت فيها. وكررت لجنة مناهضة التعذيب في عام ٢٠٠٦ التوصيتين المذكورتين أعلاه<sup>(٤٣)</sup>. وبينت المفوضة السامية لحقوق الإنسان مرة أخرى، خلال بعثتها إلى المكسيك في شباط/فبراير ٢٠٠٨، أن المحاكم المدنية ينبغي أن تكون مختصة

في أفعال الموظفين العسكريين المكلفين بإنفاذ القانون، وأن من الواجب إتاحة سبل انتصاف فعالة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفون عسكريون<sup>(٤٤)</sup>.

٢٠ - وفي عام ٢٠٠٦، أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها بشأن تقارير مفادها أن السلطات القضائية ما زالت تأخذ بالاعترافات المنتزعة باستخدام العنف الجسدي أو النفسي باعتبارها أدلة إذا ما كانت مدعومة بأدلة أخرى، رغم تعارض ذلك مع أحكام القانون<sup>(٤٥)</sup>. كما أعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها بشأن اختلاف تعريف جريمة التعذيب من ولاية إلى أخرى في معظم الحالات<sup>(٤٦)</sup>.

٢١ - وأحاطت لجنة مناهضة التعذيب علماً بقلق بالتقارير المتعلقة بممارسة الاحتجاز التعسفي وأوصت بأن تمنع المكسيك جميع أشكال الاحتجاز الذي يمكن أن يؤدي إلى ممارسة التعذيب وأن تحقق في ادعاءات الاحتجاز التعسفي وتعاقب أي شخص يرتكب جريمة<sup>(٤٧)</sup>. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها بشأن إقرار الاحتجاز القصير الأجل وأوصت بإلغائه من التشريع والممارسة<sup>(٤٨)</sup>. وعقب زيارة إحدى مؤسسات حظر التجول، استنتج الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن هذا الترتيب يضاهاى بالفعل شكلاً تعسفياً من أشكال الاحتجاز الوقائي<sup>(٤٩)</sup>. وشدد الفريق العامل على الحاجة الماسة إلى تفعيل إجراءات الحماية القضائية بهدف مكافحة الاحتجاز التعسفي<sup>(٥٠)</sup> وعلى أن مبدأ استنتاج التلبس يتعارض ومبدأ افتراض البراءة<sup>(٥١)</sup>.

٢٢ - وأحاطت لجنة مناهضة التعذيب علماً بقلق بتقارير إفراط الشرطة في استعمال القوة خلال الأحداث والاضطرابات التي وقعت في غوادالاجارا (خاليسكو) وسان سلفادور أتينكو وأواخاكا، حيث لجأت الشرطة بصورة عشوائية إلى الاحتجاز التعسفي والاحتجاز بمعزل عن العالم الخارجي وإساءة المعاملة غير ذلك من ضروب التعدي<sup>(٥٢)</sup>. وأوصت اللجنة بأمور من بينها ضمان عدم استعمال القوة إلاً كملأذ أخير وفي إطار التوافق التام مع القواعد الدولية للتناسب والضرورة في ضوء التهديد القائم<sup>(٥٣)</sup>.

٢٣ - وأعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة عن قلقها بشأن استمرار العنف المتفشي والمنهجي ضد المرأة بما يشمل القتل والاختفاء<sup>(٥٤)</sup>. وشدد المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة على أن معظم قضايا قتل النساء في سيوداد خواريس لم تُكشف ملابساتها بعد وأن الجناة أفلتوا حتى من العقاب<sup>(٥٥)</sup>. وأعربت لجنة مناهضة التعذيب عن قلقها بشأن ادعاءات أفعال التعذيب، بما في ذلك الاغتصاب، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي التي ارتكبتها أفراد في قوات الأمن في حق نساء أثناء عمليات قامت بها الشرطة في سان سلفادور أتينكو<sup>(٥٦)</sup>. وأعربت لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة ولجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن القلق بشأن ارتفاع عدد ما أُبلغ عنه من حالات العنف المتري والاعتداء على الأطفال وعدم اتخاذ تدابير للتصدي لهذه المسائل الخطيرة<sup>(٥٧)</sup>.

٢٤ - وفي عام ٢٠٠٨، أشار المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال، عقب زيارة رسمية للمكسيك، إلى عدم وجود نظام فعال لحماية ومساعدة الأطفال والشباب من ضحايا الاستغلال الجنسي أو أي شكل من أشكال الاتجار<sup>(٥٨)</sup>. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها لأن عدد أطفال الشوارع ظل مرتفعاً وعن أسفها لما يتعرض له هؤلاء الأطفال من عنف على أيدي الشرطة<sup>(٥٩)</sup>. كما أعربت عن قلقها لأن العقوبة الجسدية مستخدمة على نطاق واسع داخل الأسرة وفي المدارس وفي مؤسسات أخرى<sup>(٦٠)</sup>.

### ٣- إقامة العدل، بما في ذلك الإفلات من العقاب، وسيادة القانون

٢٥- لاحظ مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك أن الإفلات من العقاب يشكل أحد أكبر الحواجز التي لا تعوق حقوق الإنسان فحسب وإنما أيضاً سيادة القانون بصفة عامة<sup>(٦١)</sup>. وأكد المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين وجود اعتقاد سائد لدى السكان أن مستوى الإفلات من العقاب فيما يتعلق بجميع أنواع الجرائم مستوى مرتفع<sup>(٦٢)</sup>. وأعرب عن قلقه بشأن الإفلات من العقاب على الجرائم التي يرتكبها أفراد الجيش وذكر أن الكثيرين يعتبرون المحاكم العسكرية غير مستقلة وغير نزيهة<sup>(٦٣)</sup>. وفي عام ٢٠٠٨، وجّه الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي رسالة إلى الحكومة أعرب فيها عن قلقه إزاء إغلاق مكتب المدعي الخاص المعني بالجرائم الاتحادية التي يرتكبها بصفة مباشرة أو غير مباشرة موظفون عموميون في حق أشخاص ينتمون إلى الحركات الاجتماعية والسياسية التي كانت نشطة في الماضي، لا سيما خلال السبعينات من القرن الماضي. وأكد الفريق العامل أن هذا النوع من التدابير قد يتعارض والفقرة ٣ من المادة ١٦ من الإعلان. ولم يتلق الفريق العامل رداً من الحكومة<sup>(٦٤)</sup>.

٢٦- ويفيد المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بوجود تفاوت ظاهر في نوعية إقامة العدل بين المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات، ويعود ذلك بقدر كبير إلى التفاوت في توافر الموارد<sup>(٦٥)</sup>. ووقف المقرر الخاص على مشاكل أخرى منها عدم الوصول إلى العدالة، لا سيما في ولايات المجتمعات الأصلية وبالنسبة إلى أفرادها؛ وعدم التحقيق في ادعاءات الفساد القضائي؛ والتحرش بالمدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين وتخويفهم؛ وانتهاك إجراءات المحاكمات العادلة المقبولة عالمياً؛ والتأخيرات الناجمة عن إجراء الحماية القضائية وتعقيده وارتفاع تكلفته<sup>(٦٦)</sup>. وشدد مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك على أن إصلاح قانون الحماية القضائية ينبغي ألا يؤجل بغية تمكين المحاكم المكسيكية من أن تُصبح الكفيلة الرئيسية لحقوق الإنسان<sup>(٦٧)</sup>.

٢٧- وبخصوص الإصلاح الدستوري أشار مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك إلى محاولات وصف الجريمة المنظّمة بالحالة الاستثنائية. وبالاستناد إلى تعريف واسع للجريمة المنظّمة - يتعارض والتعريف الوارد في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية - يجري إسناد صلاحيات لا تخضع للمراقبة القضائية اللازمة. ومن بواعث القلق أيضاً محاولات إضفاء طابع دستوري على ممارسة حظر التجول<sup>(٦٨)</sup>.

### ٤- الحق في الخصوصية وفي الزواج وفي حياة أسرية

٢٨- في عام ٢٠٠٦، لاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة حقوق الطفل بقلق أن السن الدنيا للزواج في ولايات كثيرة هي ١٤ سنة للفتيات و١٦ سنة للصبيان، رهناً بموافقة الوالدين، وأن سن إقامة الفرد علاقات جنسية برضاه هي ١٢ سنة للفتيات والصبيان<sup>(٦٩)</sup>.



## ٥- حرية الدين أو المعتقد وحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي وحق المشاركة في الحياة العامة والسياسية

٢٩- في عام ٢٠٠٨، لاحظت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تركُّز السلطة الإعلامية في أيدي فئة قليلة يدل بقوة على الحاجة إلى تعددية أكبر. وقد أكدت أن جرائم قتل الصحفيين والاعتداء عليهم التي لم تُكشف ملبساتها بعد تسهم في مناخ يسود فيه الإفلات من العقاب وقيّد حرية التعبير، وأن من اللازم توفير فضاء حقيقي يعبر فيه المجتمع المدني عن احتجاجه الاجتماعي<sup>(٧٠)</sup>.

٣٠- وأوصى مكتب المفوضة السامية لحقوق الإنسان في المكسيك بتدعيم عمل النيابة الخاصة المعنية بالجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، وذلك بضمان استقلالها الذاتي وتزويدها بالموارد اللازمة. ومن المهم أيضاً أن تخضع الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين لاختصاص السلطات الاتحادية<sup>(٧١)</sup>.

٣١- وأوصى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بأن توفر المكسيك الحماية الكافية للمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ كما أوصى بإجراء تحقيق كامل في ادعاءات التهديد والتحرش والتخويف وبتسليم الفاعلين إلى العدالة<sup>(٧٢)</sup>.

## ٦- الحق في العمل وفي التمتع بشروط عمل عادلة وملائمة

٣٢- في عام ٢٠٠٦، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها بشأن القيود الصارمة التي يفرضها قانون العمل الاتحادي والقانون الاتحادي المتعلق بالموظفين الحكوميين على حق تشكيل النقابات والانضمام إليها وعلى حق الإضراب<sup>(٧٣)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم عن قلقها لأن المادة ٣٧٢ من قانون العمل الاتحادي تحظر مشاركة الأجانب في قيادة نقابات العمال<sup>(٧٤)</sup>.

٣٣- وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تقوم المكسيك تدريجياً بتسوية وضع العمال الموظفين في القطاع غير المنظم وتكثيف برامج توظيفها ودعمها المالي للأشخاص الباحثين عن عمل. كما أعربت عن قلقها بشأن انخفاض مستوى الأجور الأدنى، لا سيما فيما يخص النساء وعمال المجتمعات الأصلية<sup>(٧٥)</sup>.

٣٤- وفي عام ٢٠٠٦ أعربت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم عن قلقها إزاء تقارير تؤكد تعرض العمال المهاجرين لإساءة المعاملة والابتزاز والسرقة على أيدي موظفين حكوميين وموظفين في شركات أمن خاصة<sup>(٧٦)</sup>. وقد أوصت بأن تمضي المكسيك في اتخاذ التدابير المناسبة لحماية العاملات المتزليات، بما يشمل حصولهن على وضع قانوني في الهجرة واهتمام سلطات العمل بقدر أكبر وأكثر منهجية برصد ظروف عملهن<sup>(٧٧)</sup>. كذلك أوصت اللجنة بأن تتخذ المكسيك الخطوات اللازمة لتحسين ظروف عمل العمال الزراعيين الموسمين<sup>(٧٨)</sup>.

٣٥- وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن عميق انشغالها إزاء تردي ظروف عمل السكان الأصليين، الذين يتقاضون في أحيان كثيرة أجوراً أقل من قيمة العمل أو لا يتقاضون أجوراً إطلاقاً، ولا يحصلون على استحقاقات الضمان الاجتماعي أو على إجازات مدفوعة الأجر، ويعملون غالباً بعقود يومية أو كأفراد من الأسرة بلا أجور<sup>(٧٩)</sup>. كما أعربت اللجنة عن قلقها بشأن ارتفاع نسبة الأطفال العاملين دون سن السادسة

عشرة<sup>(٨٠)</sup>. وجاء في تقرير صادر عن اليونسيف في عام ٢٠٠٧ أن ٣,٣ ملايين طفل تتراوح أعمارهم بين السادسة والرابعة عشرة يعملون لدعم أسرهم. ويهاجر كل سنة قرابة ٣٥٠.٠٠٠ طفل مع أسرهم للعمل في الزراعة<sup>(٨١)</sup>.

#### ٧- الحق في الضمان الاجتماعي وفي مستوى معيشة لائق

٣٦- في عام ٢٠٠٦، أعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جديد عن عميق قلقها لأن ما يزيد عن ٤٠ مليون شخص في المكسيك ما زالوا يعيشون في الفقر، لا سيما أفراد المجتمعات الأصلية وغير ذلك من المجموعات المحرومة والمهمشة<sup>(٨٢)</sup>. وعلى سبيل المثال، أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٤ إلى أن ٨١ في المائة من السكان الأصليين يعيشون بدخل أدنى من خط الفقر مقارنة بما نسبته ١٨ في المائة بين عموم السكان<sup>(٨٣)</sup>. وعلاوة على ذلك، جاء في تقرير صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٦ أن الحكومة أفادت بأن ٥٥,٥ في المائة من المعوقين البالغ عددهم ٣,١ ملايين شخص يعيشون في ظروف الفقر<sup>(٨٤)</sup>. ويجزم مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان في المكسيك بأن انعدام المساواة الاقتصادية متناسب وانعدام المساواة في ممارسة حقوق الإنسان<sup>(٨٥)</sup>.

٣٧- ولاحظت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقلق أن قرابة نصف سكان الدولة لا يحق لهم التمتع بالضمان الاجتماعي أو المساعدة الاجتماعية<sup>(٨٦)</sup>. ورحبت لجنة حقوق الطفل بأمر من بينها تراجع معدلات سوء التغذية في المناطق الحضرية وارتفاع معدلات التطعيم<sup>(٨٧)</sup>. غير أن لجنة حقوق الطفل ظلت منشغلة بعمق لأن معدلات الوفيات وسوء التغذية، إضافة إلى مؤشرات صحية أخرى، تتسم بتدنيها الشديد في المناطق الريفية والنائية وفي صفوف نساء المجتمعات الأصلية وأطفالها<sup>(٨٨)</sup>. وأعربت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن قلقها بشأن ارتفاع معدل وفيات الأمهات بسبب الإجهاض غير المأمون وأشارت إلى تقارير عن العوائق التي تحول دون ممارسة الإجهاض القانوني بعد الاغتصاب<sup>(٨٩)</sup>. ورحبت لجنة القضاء على التمييز العنصري بتجريم التعقيم القسري بموجب المادة ٦٧ من قانون الصحة العام وحثت المكسيك على اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لوضع حد لتلك الممارسات<sup>(٩٠)</sup>.

٣٨- وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تعتمد الدولة تشريعاً وطنياً شاملاً يتعلق بالإسكان، بما يشمل قانوناً بشأن ضبط الإيجارات، وأن تنهض بالسكن المستأجر الميسور التكلفة وتستثمر في السكن الاجتماعي بغية تلبية احتياجات الفقراء والعمال ذوي الأجور المنخفضة<sup>(٩١)</sup>. وجاء في تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ٢٠٠٦ أن ما يزيد عن ٩٠ في المائة من السكان مرتبطون بمصدر مياه مأمونة وأن ثلثي الأسر المعيشية مرتبطة بمحارجٍ للتصريف<sup>(٩٢)</sup>.

#### ٨- الحق في التعليم وفي المشاركة في حياة المجتمع الثقافية

٣٩- أكد تقرير صادر عن اليونسيف في عام ٢٠٠٧ أن ١,٢ مليون طفل ما زالوا خارج نظام التعليم رغم أن التعليم الابتدائي يكاد يكون شاملاً<sup>(٩٣)</sup>. وأعربت لجنة حقوق الطفل عن قلقها بشأن أمور من بينها استمرار انخفاض معدلات التسجيل في المدارس لا سيما في صفوف أطفال المهاجرين والمجتمعات الأصلية؛ ونقص الموارد المخصصة للتعليم؛ والفوارق الكبيرة في تغطية ونوعية التعليم بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية؛ ونقص التعليم الثنائي اللغة والجامع بين الثقافات في المناطق الأصلية؛ وعدم استفادة الجانحين الأحداث من البرامج التعليمية<sup>(٩٤)</sup>.

## ٩- الأقليات والشعوب الأصلية

٤٠- أشار المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين إلى أن الإصلاح المدخل على الدستور في عام ٢٠٠١ قلص الحماية التي يوفرها الدستور للشعوب الأصلية في مجال حقوق الإنسان<sup>(٩٥)</sup>. وأوصى المقرر الخاص بإعادة فتح النقاش المتعلق بالإصلاح الدستوري بهدف تكريس جميع الحقوق الأساسية للشعوب الأصلية بوضوح وفقاً للقانون الدولي والمبادئ المعتمدة في اتفاقات سان أندريس<sup>(٩٦)</sup>. ولاحظت لجنة القضاء على التمييز العنصري بقلق أن حق السكان الأصليين في انتخاب ممثليهم السياسيين ينحصر، وفقاً للمادة ٢ من الفصل السابع من الدستور، في المستوى البلدي. وأوصت اللجنة بأن تكفل المكسيك حق السكان الأصليين في المشاركة في الحكم وفي إدارة الشؤون العامة على جميع المستويات<sup>(٩٧)</sup>.

٤١- وأفاد المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين بأن المحاكمات المتعلقة بسكان أصليين كثيراً ما تعترتها مخالفات، وذلك لأسباب لا تقتصر على نقص المترجمين الفوريين والحامين المدربين وإنما تشمل أيضاً جهل النيابة والقضاة عادةً بالأعراف القانونية للسكان الأصليين. كما أكد المقرر الخاص أن حالة السجناء من السكان الأصليين في عدة سجون تبعث على القلق<sup>(٩٨)</sup>.

٤٢- وكررت لجنة القضاء على التمييز العنصري قلقها لأن المجتمعات الأصلية تفتقر إلى الأمن القانوني فيما يتصل بملكية الأراضي<sup>(٩٩)</sup>. وحثت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المكسيك على أن تكفل أموراً من بينها استشارة المجتمعات الأصلية والمحلية المتأثرة بتنفيذ مشاريع واسعة النطاق على الأراضي والأقاليم التي تملكها أو اعتادت على شغلها، والتماس موافقتها الواعية المسبقة في جميع عمليات صنع القرار<sup>(١٠٠)</sup>. وعلاوة على ذلك، أكد المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين أن المجموعات والمجتمعات الأصلية ينبغي أن تحظى بالأولوية في الاستفادة من الموارد الطبيعية لأغراض البقاء والاستهلاك المباشر، قبل أية مصالح اقتصادية أو تجارية<sup>(١٠١)</sup>.

٤٣- وأوصت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بأن تنظر المكسيك في اعتماد تشريع يرمي إلى الاعتراف بملكية الشعوب الأصلية بصفة جماعية لمعارفها التقليدية وتراثها الثقافي وتسجيل تلك الملكية وحمايتها ومنع الأطراف الأخرى من الاستخدام غير المأذون به لإنتاج الشعوب الأصلية العلمي والأدبي والفني<sup>(١٠٢)</sup>.

## ١٠- المهاجرون واللاجئون وملتمسو اللجوء

٤٤- في عام ٢٠٠٦، لاحظت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بقلق أن المادة ٣٣ من الدستور تنص على أن الجهاز التنفيذي محول حصراً طرد أي أجنبي تعتبر إقامته في المكسيك غير مرغوب فيها طرداً فورياً ودون محضر قضائي<sup>(١٠٣)</sup>. كما أعربت اللجنة عن قلقها لأن المادة ٦٧ من قانون السكان العام لا تسمح إلا للأجانب المقيمين بصفة قانونية باتخاذ إجراءات قانونية، وهو ما قد يفضي في الواقع إلى معاملة العمال المهاجرين غير الحاملين لوثائق معاملة تمييزية<sup>(١٠٤)</sup>.

٤٥- وجاء في تقرير صادر عن مفوضية شؤون اللاجئين في عام ٢٠٠٧ أن عدم ملاءمة قانون اللجوء ونقص التمثيل القانوني لملتمسي اللجوء واللاجئين وضع يثير مشاكل كتلك المتصلة باستفادة الأحداث غير المصحوبين

أو المنفصلين عن أسرهم من إجراءات اللجوء، شأنهم في ذلك شأن ضحايا الاتجار على حدود المكسيك الجنوبية<sup>(١٠٥)</sup>. وجدّدت خطة عمل المكسيك التزام البلد بقضية اللاجئين وأتاحت منصة لمعالجة القضايا ذات الصلة من منظور إقليمي، حسبما ورد في تقرير صادر في عام ٢٠٠٦ عن مفوضية شؤون اللاجئين<sup>(١٠٦)</sup>.

٤٦ - وأحاط المقرر الخاص المعني بالمهاجرين<sup>(١٠٧)</sup> علماً، عقب زيارته الرسمية في عام ٢٠٠٨، بتقارير تتعلق بتفشي ظاهرة الإفلات من العقاب في قضايا الفساد، بما في ذلك الرشوة والابتزاز، والعنف ضد المرأة، والاتجار بالأطفال. وقد أعرب عن قلق خاص إزاء التقارير المتعلقة بعمل الأطفال وحالة المهاجرين الأحداث غير المصحوبين. وشكّلت تقارير العنف ضد المرأة أثناء عملية الهجرة وفي أماكن العمل موضوعاً ثابتاً على مدى زيارة المقرر الخاص. وفي هذا الصدد، أشار تقرير صادر عن صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٦ إلى أن ٤٦ في المائة من النساء المهاجرات تعرضن لضرب من ضروب العنف على أيدي موظفي إنفاذ القانون<sup>(١٠٨)</sup>.

٤٧ - وفي حين رحّبت اللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم بمجهود الحكومة من أجل تحسين حالة المهاجرين، فقد أعربت عن قلقها إزاء ظروف الاحتجاز الشاقة في بعض مراكز احتجاز المهاجرين، حيث أبلغ عن حالات معاملة قاسية ومهينة فضلاً عن الاكتظاظ ونقص الرعاية الطبية وعدم إخطار القنصليات<sup>(١٠٩)</sup>.

## ١١ - المشردون داخلياً

٤٨ - أفاد ممثل الأمين العام المعني بالمشردين داخلياً بأن سكان المكسيك الأصليين هم أكثر من يعانون التشريد الداخلي المتمركز تحديداً في ولاية تشاباس<sup>(١١٠)</sup>. وفي عام ٢٠٠٤، أفاد المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين بأن ما يزيد عن ١٢ ٠٠٠ شخص شُردوا بسبب النزاع في تشاباس. وتضم مناطق أخرى من مناطق السكان الأصليين أشخاصاً مشردين نُقلوا مكرهين قبل سنوات عديدة لبناء سد أو إقامة مشاريع أخرى وما زالوا ينتظرون التعويض<sup>(١١١)</sup>. وفي عام ٢٠٠٦، أوصت لجنة حقوق الطفل بأن تتخذ المكسيك جميع التدابير اللازمة لحماية حقوق جميع الأطفال المشردين داخلياً، لا سيما الحق في الحياة وفي الصحة وفي التعليم<sup>(١١٢)</sup>.

## ثالثاً - الإنجازات وأفضل الممارسات والتحديات والمعوقات

٤٩ - في عام ٢٠٠٨، أحاطت المفوضية السامية لحقوق الإنسان علماً مع التقدير بتصديق المكسيك تصديقاً واسع النطاق على الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وبدعوها الدولية إلى حماية حقوق المهاجرين والأشخاص المعوقين وإلغاء عقوبة الإعدام<sup>(١١٣)</sup>.

٥٠ - وجاء في تقرير صادر عن اليونسكو في عام ٢٠٠٧ أن تفاوت حصيلة التعلم بين أطفال المجتمعات الأصلية وغير الأصلية قد انخفض بما يعادل ٣٠ في المائة<sup>(١١٤)</sup>. وأشار تقرير صادر عن اليونيسيف في عام ٢٠٠٤ إلى زيادة بنسبة ٥٧ في المائة في زيارات العيادات الطبية في المناطق الريفية المشمولة ببرنامج "الفرص"<sup>(١١٥)</sup>.

٥١ - وأشار مكتب مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك إلى أن البلد ما زال يواجه مشاكل هيكلية كبيرة مثل الفقر وعدم تكافؤ الفرص والتمييز والإفلات من العقاب وهي جميعها مشاكل تولد سياقات تنتهك فيها حقوق

الإنسان. والحالة سيئة بصفة خاصة بالنسبة إلى الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال والسكان الأصليون والمهاجرون والمعوقون<sup>(١١٦)</sup>. وأكدت المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن التحديات الكبيرة الأخرى تكمن في عملية إصلاح الدستور والنقائص الخطيرة التي تعترى وكالات إنفاذ القانون وزيادة القيود المفروضة على حرية التعبير<sup>(١١٧)</sup>.

## رابعاً - الأولويات والمبادرات والالتزامات الوطنية الرئيسية

### ألف - تعهدات الدولة

٥٢- في عام ٢٠٠٦، تعهدت المكسيك أمام مجلس حقوق الإنسان بأمور من بينها تحسين ظروف نظام السجون؛ وتعزيز الإطار القانوني العام لحرية التعبير؛ وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان الحق في التعليم والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للفئات الفقيرة؛ وتعزيز الإجراءات المتعلقة بقضايا السكان الأصليين؛ ومواصلة تكييف القوانين المحلية مع المعايير الدولية. كما تعهدت المكسيك بتنفيذ التوصيات التي قد تفضي إليها آلية الاستعراض الدوري الشامل<sup>(١١٨)</sup>.

### باء - توصيات محددة للمتابعة

٥٣- في عام ٢٠٠٦، طلبت لجنة مناهضة التعذيب من المكسيك موافقتها في غضون سنة بمعلومات عن الخطوات المتخذة لتنفيذ التوصيات الواردة في الفقرات ١٤ و ١٦ و ١٩ و ٢٠ من ملاحظاتها الختامية. وقدمت المكسيك تقرير متابعتها في آب/أغسطس ٢٠٠٨<sup>(١١٩)</sup>.

٥٤- وفي عام ٢٠٠٦، طلبت لجنة القضاء على التمييز العنصري من المكسيك موافقتها في غضون سنة بمعلومات عن تنفيذ توصياتها الواردة في الفقرات ١١ و ١٢ و ١٧ من ملاحظاتها الختامية<sup>(١٢٠)</sup>. وعقب رد المكسيك في أيار/مايو ٢٠٠٧، طلبت لجنة القضاء على التمييز العنصري تضمين التقارير الدورية اللاحقة معلومات بشأن الفقرات ١١ و ١٢ و ١٧.

٥٥- وأوصى المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين بأمور من بينها النظر على نحو مستعجل في إعفاء الجيش من الإشراف على القانون والنظام العاميين في المجتمع<sup>(١٢١)</sup>.

٥٦- وأوصى الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بأمور من بينها تعديل التشريع المحلي لجعله في توافق مع المعايير الدولية، لا سيما فيما يتعلق بافتراض البراءة وحالات التلبس وتناسب العقوبات المتصلة بالجرائم الخطيرة وشروط الإفراج المبكر<sup>(١٢٢)</sup>. كما أوصى بتصنيف الاحتجاز التعسفي كمخالفة جنائية.

٥٧- وأوصى المقرر الخاص المعني بمسألة العنف ضد المرأة بأمور من بينها تحقيق الحكومة حسب الأصول في جميع حالات ادعاءات العنف ضد النساء سواء حدثت في المنزل أو في المجتمع المحلي أو في مكان العمل؛ ومقاضاة الفاعلين؛ وتزويد الضحايا بالتعويض والدعم العاجلين والمناسبين<sup>(١٢٣)</sup>.

٥٨- وأوصى المقرر الخاص المعني بالسكان الأصليين بأمور من بينها إعادة النظر على نحو شامل في نظام العدالة لفائدة السكان الأصليين على المستوى الوطني، وإشراكهم بقدر كبير في هذه العملية<sup>(١٢٤)</sup>.

٥٩- وأوصى المقرر الخاص المعني بمسألة بيع الأطفال بأمور من بينها تعيين أمين مظالم يعنى بالطفل بغية تيسير عمليات صنع القرارات ذات الصلة وصياغة سياسات جديدة. كما أوصى بإنشاء مراكز خاصة لتقديم المساعدة إلى الأحداث من ضحايا الاستغلال الجنسي<sup>(١٢٥)</sup>.

٦٠- وأوصى مكتب مفوضية حقوق الإنسان بأمور من بينها تضمين النظام الداخلي لمختلف وحدات الشرطة في المكسيك مدونة قواعد السلوك الخاصة بالموظفين العموميين المكلفين بإنفاذ القانون والمبادئ الأساسية المتعلقة باستعمال القوة والأسلحة النارية<sup>(١٢٦)</sup>؛ ووضع مؤشرات لحقوق الإنسان تتيح التقييم الكمي والنوعي لحالة حقوق الإنسان في المكسيك<sup>(١٢٧)</sup>. كما أوصى بإقرار تعاريف مختلف أشكال العنف ضد المرأة في تشريعات مختلف كيانات البلد وبتحديث القوانين وفقاً للقانون العام المعتمد مؤخراً والمتعلق بحق النساء في حياة خالية من العنف<sup>(١٢٨)</sup>.

### خامساً - بناء القدرات والمساعدة التقنية

٦١- يساهم مكتب مفوضية حقوق الإنسان في المكسيك في أعمال من بينها تعزيز الإصلاحات التشريعية وحقوق المرأة والشعوب الأصلية؛ وتدعيم الحماية القضائية لحقوق الإنسان؛ ووضع تشخيصات وخطط عمل محلية بشأن حقوق الإنسان؛ ودعم تنفيذ التوصيات الواردة في تشخيص حالة حقوق الإنسان في المكسيك وفي البرنامج الوطني لحقوق الإنسان<sup>(١٢٩)</sup>.

٦٢- وأشار تقرير صادر في عام ٢٠٠٧ عن مفوضية شؤون اللاجئين إلى أن المفوضية ستعمل مع شركائها على توثيق التعاون مع المؤسسات المختصة بهدف مساعدة اللاجئين على دخول أسواق العمل المحلية<sup>(١٣٠)</sup>.

## Notes

<sup>1</sup> Unless indicated otherwise, the status of ratifications of instruments listed in the table may be found in *Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General: Status as at 31 December 2006* (ST/LEG/SER.E.25), supplemented by the official website of the United Nations Treaty Collection database, Office of Legal Affairs of the United Nations Secretariat, <http://untreaty.un.org/>.

<sup>2</sup> The following abbreviations have been used for this document:

ICERD	International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination
ICESCR	International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights
ICCPR	International Covenant on Civil and Political Rights
ICCPR-OP 1	Optional Protocol to ICCPR
ICCPR-OP 2	Second Optional Protocol to ICCPR, aiming at the abolition of the death penalty
CEDAW	Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women
OP-CEDAW	Optional Protocol to CEDAW
CAT	Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment
OP-CAT	Optional Protocol to CAT
CRC	Convention on the Rights of the Child
OP-CRC-AC	Optional Protocol to CRC on the involvement of children in armed conflict
OP-CRC-SC	Optional Protocol to CRC on the sale of children, child prostitution and child pornography
ICRMW	International Convention on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of Their Families
CPD	Convention on the Rights of Persons with Disabilities
OP-CPD	Optional Protocol to Convention on the Rights of Persons with Disabilities
CED	International Convention for the Protection of All Persons from Enforced Disappearance

<sup>3</sup> Protocol to Prevent, Suppress and Punish Trafficking in Persons, Especially Women and Children, supplementing the United Nations Convention against Transnational Organized Crime.

<sup>4</sup> 1951 Convention relating to the Status of Refugees and its 1967 Protocol, 1954 Convention relating to the status of Stateless Persons and 1961 Convention on the Reduction of Statelessness.

<sup>5</sup> Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of the Wounded and Sick in Armed Forces in the Field (First Convention); Geneva Convention for the Amelioration of the Condition of Wounded, Sick and Shipwrecked Members of Armed Forces at Sea (Second Convention); Convention relative to the Treatment of Prisoners of War (Third Convention); Convention relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War (Fourth Convention); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of International Armed Conflicts (Protocol I); Protocol Additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Protection of Victims of Non-International Armed Conflicts (Protocol II); Protocol additional to the Geneva Conventions of 12 August 1949, and relating to the Adoption of an Additional Distinctive Emblem (Protocol III). For the official status of ratifications, see Federal Department of Foreign Affairs of Switzerland, at [www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html](http://www.eda.admin.ch/eda/fr/home/topics/intla/intrea/chdep/warvic.html).

<sup>6</sup> International Labour Organization Convention No. 29 concerning Forced or Compulsory Labour; Convention No. 105 concerning the Abolition of Forced Labour, Convention No. 87 concerning Freedom of Association and Protection of the Right to Organize; Convention No. 98 concerning the Application of the Principles of the Right to Organize and to Bargain Collectively; Convention No. 100 concerning Equal Remuneration for Men and Women Workers for Work of Equal Value; Convention No. 111 concerning Discrimination in Respect of Employment and Occupation; Convention No. 138 concerning Minimum Age for Admission to Employment; Convention No. 182 concerning the Prohibition and Immediate Action for the Elimination of the Worst Forms of Child Labour.

<sup>7</sup> Concluding observations of the Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Members of their Families (CMW/C/MEX/CO/1), para. 13.

<sup>8</sup> Concluding observations of the Committee on Economic Social and Cultural Rights (E/C.12/MEX/CO/4), paras. 34, 41.

<sup>9</sup> Final Statement of the High Commissioner on her visit to Mexico on 8 February 2008, available at <http://www.unhchr.ch/hurricane/hurricane.nsf/view01/A2804F56E452D130C12573EC0057685B?opendocument>.

<sup>10</sup> Concluding observations of the Committee on the Rights of the Child (CRC/C/MEX/CO/3), para. 7; concluding comments of the Committee on the Elimination of Discrimination against Women (CEDAW/C/MEX/CO/6), para. 9; Conclusions and recommendations of the Committee against Torture, (CAT/C/MEX/CO/4), para. 11.

<sup>11</sup> For the list of national human rights institutions with accreditation status granted by the International Coordinating Committee of National Institutions for the Promotion and Protection of Human Rights (ICC), see A/HRC/7/69, annex VIII, and A/HRC/7/70, annex I.

<sup>12</sup> OHCHR - Mexico, *Avances y Retos en la Protección y Garantía de los Derechos Humanos en México*, 2006, p. 6, available at <http://www.hchr.org.mx/documentos/garantiasyretosdh.pdf>.

<sup>13</sup> Concluding observations of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination (CERD/C/MEX/CO/15), paras. 5,7; CEDAW/C/MEX/CO/6, para. 34.

<sup>14</sup> E/C.12/MEX/CO/4, paras. 6-7; CEDAW/C/MEX/CO/6, para. 5.

<sup>15</sup> OHCHR - Mexico, *Análisis del Programa Nacional de Derechos Humanos (2008 - 2012)*, p. 3.

<sup>16</sup> CEDAW/C/MEX/CO/6, para. 21.

<sup>17</sup> UN-HABITAT, *Annual Report 2006*, p. 14-15, available at <http://www.unhabitat.org/pmss/getPage.asp?page=periodView&period=2343>.

<sup>18</sup> The following abbreviations have been used for this document:

CERD	Committee on the Elimination of Racial Discrimination
CESCR	Committee on Economic, Social and Cultural Rights
HR Committee	Human Rights Committee
CEDAW	Committee on the Elimination of Discrimination against Women
CAT	Committee against Torture
CRC	Committee on the Rights of the Child
CMW	Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and Their Families

<sup>19</sup> Report on Mexico produced by the Committee against Torture under article 20 of the Convention, and reply from the Government of Mexico (CAT/C/75).

<sup>20</sup> *Ibid.*, paras. 221, 292.

<sup>21</sup> CCPR/C/79/Add.123.

<sup>22</sup> CMW/C/MEX/CO/1/Add.1.

<sup>23</sup> The questionnaires included in this section are those which have been reflected in an official report by a special procedure mandate holder.

<sup>24</sup> See (a) report of the Special Rapporteur on the right to education (A/HRC/4/29), questionnaire on the right to education of persons with disabilities sent in 2006; (b) report of the Special Rapporteur on the human rights of migrants (A/HRC/4/24), questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants sent in 2006; (c) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially women and children (A/HRC/4/23), questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons sent in 2006; (d) report of the Special Representative of the Secretary-General on human rights defenders (E/CN.4/2006/95 and Add.5), questionnaire on the implementation of the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms sent in June 2005;



(e) report of the Special Rapporteur on the situation of human rights and fundamental freedoms of indigenous people (A/HRC/6/15), questionnaire on the human rights of indigenous people sent in August 2007; (f) report of the Special Rapporteur on trafficking in persons, especially in women and children (E/CN.4/2006/62) and the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2006/67), joint questionnaire on the relationship between trafficking and the demand for commercial sexual exploitation sent in July 2005; (g) report of the Special Rapporteur on the right to education (E/CN.4/2006/45), questionnaire on the right to education for girls sent in 2005; (h) report of the Working Group on mercenaries (A/61/341), questionnaire concerning its mandate and activities sent in November 2005; (i) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (A/HRC/4/31), questionnaire on the sale of children's organs sent on July 2006; (j) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2005/78), questionnaire on child pornography on the Internet sent in July 2004; (k) report of the Special Rapporteur on the sale of children, child prostitution and child pornography (E/CN.4/2004/9), questionnaire on the prevention of child sexual exploitation sent in July 2003; (l) report of the Special Representative of the Secretary-General on the issue of human rights and transnational corporations and other business enterprises (A/HRC/4/35/Add.3), questionnaire on human rights policies and management practices.

<sup>25</sup> The questionnaire on the right to education of persons with disabilities (A/HRC/4/29, para. 47); questionnaire on the impact of certain laws and administrative measures on migrants (A/HRC/4/24, para. 9); e questionnaire on issues related to forced marriages and trafficking in persons (A/HRC/4/23, para. 14); questionnaire on the implementation of the Declaration on the Right and Responsibility of Individuals, Groups and Organs of Society to Promote and Protect Universally Recognized Human Rights and Fundamental Freedoms (E/CN.4/2006/95 and Add.5, para. 1034); joint questionnaire on the relationship between trafficking and the demand for commercial sexual exploitation (E/CN.4/2006/62, para. 24 and E/CN.4/2006/67, para. 22); questionnaire on the right to education for girls (E/CN.4/2006/45, para. 89); questionnaire on the mandate and activities of the Working Group on mercenaries (A/61/341, para. 47); questionnaire on the sale of children's organs s (A/HRC/4/31, para. 24); questionnaire on child pornography on the Internet (E/CN.4/2005/78, para. 4); and questionnaire on human rights policies and management practices (A/HRC/4/35/Add.3, para. 7.)

<sup>26</sup> United Nations Press Release: "High Commissioner for Human Rights Begins Visit to Latin America", 29 November 2000 .

<sup>27</sup> United Nations Press Release: "United Nations High Commissioner for Human Rights, Mexico Agree on Opening of National Office", 1 July 2002.

<sup>28</sup> United Nations Press Release: "High Commissioner for Human Rights Welcomes Signature of Agreement for Renewal of Mandate of Her Office in Mexico", 6 February 2008.

<sup>29</sup> Agreement between the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights and the Mexican States on the continuation of its activities in Mexico, Mexico City, 6 February 2008, available at [http://www.hchr.org.mx/documentos/convenios/acuerdogobierno\\_oacnudh\\_eng.pdf](http://www.hchr.org.mx/documentos/convenios/acuerdogobierno_oacnudh_eng.pdf).

<sup>30</sup> OHCHR, *Annual Report 2006*, Geneva, p. 100, available at [http://www.reliefweb.int/rw/lib.nsf/db900sid/TBRL73JQ7H/\\$file/unohchr-annual-may2007.pdf?openelement](http://www.reliefweb.int/rw/lib.nsf/db900sid/TBRL73JQ7H/$file/unohchr-annual-may2007.pdf?openelement).

<sup>31</sup> OHCHR, *2007 Report on Activities and Results*, p. 167, available at [http://www.reliefweb.int/rw/lib.nsf/db900sid/SHES-7DYQNG/\\$file/OHCHR\\_AnnualReport\\_2007.pdf?openelement](http://www.reliefweb.int/rw/lib.nsf/db900sid/SHES-7DYQNG/$file/OHCHR_AnnualReport_2007.pdf?openelement).

<sup>32</sup> *Ibid.*, para. 9.

<sup>33</sup> *Ibid.*, para. 30, E/C.12/MEX/CO/4, para. 15.

<sup>34</sup> CMW/C/MEX/CO/1, para. 23.

<sup>35</sup> *Ibid.*, para. 23; E/CN.4/2006/61/Add.4, para. 26.

<sup>36</sup> E/CN.4/2004/80/Add.2, p. 2.

- <sup>37</sup> CRC/C/MEX/CO/3, paras. 23-24.
- <sup>38</sup> Ibid., para. 53 (b).
- <sup>39</sup> CAT/C/75, para. 218.
- <sup>40</sup> Ibid., para. 219 (f).
- <sup>41</sup> Ibid., para. 220 (k).
- <sup>42</sup> Ibid., para. 220 (g).
- <sup>43</sup> CAT/C/MEX/CO/4, para. 14.
- <sup>44</sup> Final Statement of the High Commissioner on her visit to Mexico on 8 February 2008.
- <sup>45</sup> CAT/C/MEX/CO/4, para. 22.
- <sup>46</sup> Ibid., para. 11.
- <sup>47</sup> Ibid., para. 13.
- <sup>48</sup> Ibid., para. 15.
- <sup>49</sup> E/CN.4/2003/8/Add.3, para. 50.
- <sup>50</sup> Ibid., para. 51.
- <sup>51</sup> Ibid., para. 39.
- <sup>52</sup> CAT/C/MEX/CO/4, para. 18.
- <sup>53</sup> Ibid., para. 18 (a).
- <sup>54</sup> CEDAW/C/MEX/CO/6, para. 14.
- <sup>55</sup> E/CN.4/2006/61/Add.4, para. 41.
- <sup>56</sup> CAT/C/MEX/CO/4, para. 19.
- <sup>57</sup> CRC/C/MEX/CO/3, paras. 43; E/C.12/CO/MEX/4, para. 19.
- <sup>58</sup> A/HRC/7/8/Add.2, paras. 73.
- <sup>59</sup> Ibid., para. 68.
- <sup>60</sup> CRC/C/MEX/CO/3, paras. 35-36.
- <sup>61</sup> OHCHR - *Mexico, Avances y Retos en la Protección y Garantía de los Derechos Humanos en México*, 2006, p. 19.
- <sup>62</sup> E/CN.4/2002/72/Add.1, para. 119.
- <sup>63</sup> Ibid., para. 117.
- <sup>64</sup> A/HRC/7/2, paras. 213, 214, 217.
- <sup>65</sup> E/CN.2002/72/Add.1, p. 4.
- <sup>66</sup> Ibid., p. 5.
- <sup>67</sup> OHCHR - *Mexico, Avances y Retos en la Protección y Garantía de los Derechos Humanos en México*, p. 6.
- <sup>68</sup> Ponencia del Representante de la Oficina en México del Alto Comisionado de Naciones Unidas para los Derechos Humanos, Amerigo Incalcaterra, en el Senado de la República el 9 de abril de 2008, p. 7, available at <http://www.hchr.org.mx/documentos/conferencias/seguridadpublica.pdf>.
- <sup>69</sup> CRC/C/MEX/CO/3, para. 21-22; E/C.12/CO/MEX/4, paras. 21, 40.
- <sup>70</sup> Final Statement of the High Commissioner on her visit to Mexico on 8 February 2008.

- 71 OHCHR - *Mexico, Avances y Retos en la Protección y Garantía de los Derechos Humanos en México*, p. 26.
- 72 E/CN.4/2002/72/Add.1, p. 7 (j).
- 73 E/C.12/MEX/CO/4, paras. 16, 34.
- 74 CMW/C/MEX/CO/1, paras. 35-36.
- 75 E/C.12/MEX/CO/4, paras. 30-31.
- 76 CMW/C/MEX/CO/1, paras. 29-30.
- 77 Ibid., para. 34.
- 78 Ibid., para. 38.
- 79 E/C.12/MEX/CO/4, paras. 14, 32.
- 80 Ibid., para. 22.
- 81 UNICEF-*Mexico, Informe Anual 2007*, México, p. 3, available at [http://www.unicef.org/mexico/spanish/Informe\\_2007\\_mini.pdf](http://www.unicef.org/mexico/spanish/Informe_2007_mini.pdf).
- 82 E/C.12/MEX/CO/4, para. 23 .
- 83 UNDP, *Human Development Report 2004*, p. 6, available at [http://hdr.undp.org/en/media/hdr04\\_complete.pdf](http://hdr.undp.org/en/media/hdr04_complete.pdf).
- 84 E/CN.4/2006/72, paras. 8-9.
- 85 OHCHR - *Mexico, Avances y Retos en la Protección y Garantía de los Derechos Humanos en México*, p. 8.
- 86 E/C.12/MEX/CO/4, para. 18.
- 87 CRC/C/MEX/CO/3, para. 48.
- 88 Ibid.
- 89 E/C.12/MEX/CO/4, para. 25.
- 90 CERD/C/MEX/CO/15, para. 17.
- 91 E/C.12/MEX/CO/4, para. 43.
- 92 UNDP, *Human Development Report 2006*, p. 54.
- 93 UNICEF-*Mexico, Informe Anual 2007*, p. 3.
- 94 CRC/C/MEX/CO/3, para. 56.
- 95 E/CN.4/2004/80/Add.2, p. 2 .
- 96 Ibid., p. 64. The text of the San Andrés Agreements is available at <http://www.oit.or.cr/mdtsanjo/indig/sandres.htm> .
- 97 CERD/C/MEX/CO/15, para. 14.
- 98 E/CN.4/2004/80/Add.2, pp. 30,37. See also OHCHR-*Mexico, Informe del diagnóstico sobre el acceso a la justicia para los indígenas en México: Estudio de caso en Oaxaca*, available at <http://www.hchr.org.mx/documentos/informes/oaxaca/InformeDiagnosticoJusticia.pdf>.
- 99 CERD/C/MEX/CO/15, para. 15.
- 100 E/C.12/MEX/CO/4, para. 28.
- 101 E/CN.4/2004/80/Add.2, para. 79.
- 102 E/C.12/MEX/CO/4, paras. 46.

- <sup>103</sup> CMW/C/MEX/CO/1, para. 13.
- <sup>104</sup> Ibid., paras. 25-26.
- <sup>105</sup> UNHCR, *Global Appeal Report 2008/2009*, p. 322, available at <http://www.unhcr.org/ga08/index.html>.
- <sup>106</sup> UNHCR, *Global Appeal 2007*, p. 84, available at, <http://www.unhcr.org/static/publ/ga2007/ga2007toc.htm>.
- <sup>107</sup> United Nations press release: Special Rapporteur on the Human Rights of Migrants Concludes Visit to Mexico, 15 march 2008, available at <http://www.unhchr.ch/hurricane/hurricane.nsf/view01/AE091BBFD8734BD6C125740F00301852?opendocument>.
- <sup>108</sup> UNFPA, *State of World Population 2006*, p. 39, available at <http://www.unfpa.org/swp/2006/english/introduction.html>.
- <sup>109</sup> CMW/C/MEX/CO/1, paras. 27.
- <sup>110</sup> E/CN.4/2003/86/Add.3, para. 9.
- <sup>111</sup> E/CN.4/2004/80/Add.2, paras. 40-41.
- <sup>112</sup> CRC/C/MEX/CO/3, para. 30.
- <sup>113</sup> Final Statement of the High Commissioner on her visit to Mexico on 8 February 2008.
- <sup>114</sup> Ibid., p. 28.
- <sup>115</sup> UNICEF, *The State of the World's Children 2005*, p. 31, available at <http://www.unicef.org/sowc05/english/.sowc05.pdf>.
- <sup>116</sup> OHCHR - Mexico, *Avances y Retos en la Protección y Garantía de los Derechos Humanos en México*, p. 24.
- <sup>117</sup> Final Statement of the High Commissioner on her visit to Mexico on 8 February 2008.
- <sup>118</sup> For a complete list of the pledges and commitments undertaken by Mexico before the Human Rights Council, as contained in the note verbale dated 10 April, 2006 sent by the Permanent Mission of Mexico to the United Nations addressed to the President of the General Assembly, pp. 5 and 6, available at <http://www.un.org/ga/60/elect/hrc/mexico.pdf>.
- <sup>119</sup> CAT/C/MEX/CO/4, para. 25.
- <sup>120</sup> CERD/C/MEX/CO/15, para. 21.
- <sup>121</sup> E/CN.4/2002/72/Add.1, para. 192 (d).
- <sup>122</sup> E/CN.4/2003/8/Add.3, para. 72 (a).
- <sup>123</sup> E/CN.4/2006/61/Add.4, para. 69 (a) (iv).
- <sup>124</sup> E/CN.4/2004/80/add.2, para. 82, 97.
- <sup>125</sup> A/HRC/7/8/Add.2, para. 80.
- <sup>126</sup> OHCHR - Mexico, *Avances y Retos en la Protección y Garantía de los Derechos Humanos en México*, p. 26.
- <sup>127</sup> Ibid., para. 25.
- <sup>128</sup> OHCHR - Mexico, *Derechos Humanos de las Mujeres Actualización del Capítulo 5 del Diagnóstico sobre la Situación de los Derechos Humanos de las Mujeres*, p. 43.
- <sup>129</sup> OHCHR, *Annual Report 2006*, p. 100. See also OHCHR, *2007 Report on Activities and Results*, p. 114.
- <sup>130</sup> UNHCR, *Global Appeal Report 2008/2009*, p. 322, available at <http://www.unhcr.org/ga08/index.html>.